

IRACOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

تزايد موجة الهجرة البيئية في العراق: أزمة تلوح في الأفق

الهجرة والاحتباس
الحراري في العراق

نهاية عملية العزم الصلب
في العراق: أسئلة وإجابات

الدستور السوري ما
بعد سقوط البعث
والدروس المستخلصة
من التجربة العراقية



مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر»

مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صنع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

أحمد الوندي
د. اسامة الشبيب
د. عباس عبود
محمد جاسم الجبوري

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كزار انور البديري
فيصل الياسري

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير



+970 07779798941



iraqcopy@gfrmiraq.com

بعد مسيرة امتدت لما يزيد على الأعوام الثلاثة، تصل IraqCopy الى محطاتها النهائية حيث يصدر اليوم العدد الأخير من هذه النشرة الرائدة. خلال سنوات صدورها، غطت النشرة، ترجمة وتحليلاً، عشرات الدراسات والابحاث ومقالات الرأي المتعلقة بالشأن السياسي والاقتصادي والأمني والبيئي العراقي قام بتأليفها أكثر من خمسة وثمانين كاتباً وكاتبة ونشرتها وكالات اعلامية ومنظمات دولية ومراكز ابحاث وجامعات غربية وعالمية. وتترك IraqCopy اليوم تحت تصرف الباحثين والمهتمين والطلبة والدارسين ارثاً يتمثل بحصيلة وفيرة من البيانات ورصيداً معرفياً محكماً ومنهلاً يمكن الاستفادة منه والاستئارة بهديه لفتح افاق جديدة للدراسة والبحث والتفاعل مع الشأن العراقي. وترى مؤسسة غدا لدراسة المخاطر وهي الجهة التي رعت واشرفت على اصدار نشرة IraqCopy في نهاية هذه التجربة بداية جديدة ومنطلق نحو تأسيس منصة ينقل فيها صوت العراق ورؤيته الرسمية والدفاع عن مصالح البلاد الوطنية ونشر وجهة نظر مؤسسات صنع القرار العراقية في جميع انحاء العالم.

المحتويات

تزايد موجة
الهجرة البيئية في
العراق: أزمة تلوح
في الأفق



9

الهجرة والاحتباس
الحراري في العراق



18

نهاية عملية
العزم الصلب في
العراق: أسئلة
واجابات



26

الدستور السوري ما بعد
سقوط البعث والدروس
المستخلصة من التجربة
العراقية



41

تزايد موجة الهجرة البيئية في العراق: أزمة تلوح في الأفق

الكاتب:

هاري إستيانيان

مدير البرامج في مركز العراق للتغير المناخي

المصدر:

مركز العراق للتغير المناخي

التاريخ:

9 كانون الثاني 2025

ترجمة وتحرير:

نصر محمد علي

العدد 70

15 تشرين الثاني 2025



ملخص تنفيذي

يبدو مستقبل الهجرة الناجمة عن التغير المناخي في العراق مقلقاً، بالنظر للتوقعات الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية. وتعد زيادة وتيرة شدة الجفاف من أبرز آثار هذه الهجرة. وتفيد الحكومة العراقية أن متوسط هطول الأمطار السنوي بات أقل قابلية للتنبؤ به منذ سبعينيات القرن الماضي، وانخفض بنسبة 10% خلال العقدين الماضيين. ويتوقع الخبراء أن تنخفض معدلات هطول الأمطار في العراق بنسبة 25% بحلول عام 2050 مقارنة بمستويات ما قبل عام 2000، الأمر الذي، سيؤدي إلى تفاقم التصحر وندرة المياه. يتأثر القطاع الزراعي في العراق، الذي يستهلك 85% من مياه البلاد، بشدة بندرة المياه، حيث لا يصل إلى المزارعين سوى حوالي 40% من المياه بسبب تسرب المياه المالحة وتسربات شبكات الري. تعتمد المناطق الجنوبية والوسطى على الري النهري، بينما تعتمد المناطق الشمالية الشرقية على الأمطار. ومع ذلك، أدت موجات الجفاف والصراعات الأخيرة إلى تدمير أنظمة الري، مما أدى إلى خسائر في المحاصيل والثروة الحيوانية، خاصة في شمال العراق.

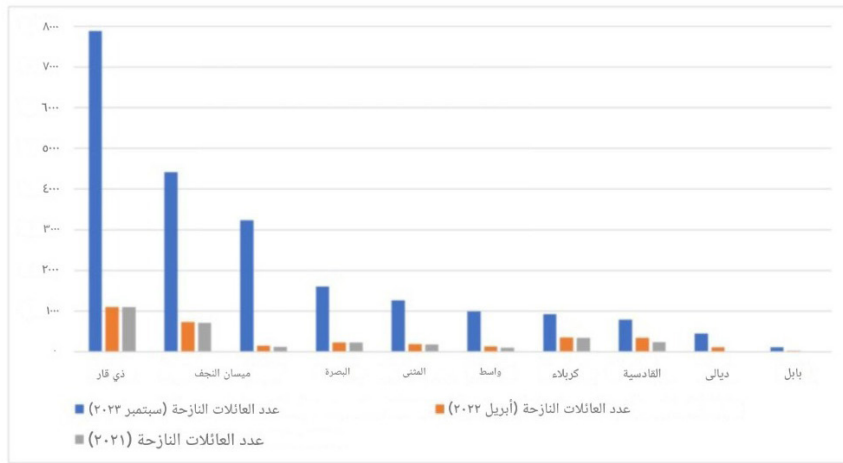




في الوقت الذي تركز فيه آثار التغير المناخي بنحو أساسي على الأمن الغذائي والصحة والاقتصاد، ما تزال هناك العديد من القضايا الحرجة الأخرى التي لا تحظى بتغطية كافية، بما في ذلك القضية الملحة المتمثلة في "الهجرة البيئية". تشير الهجرة البيئية في العراق إلى نزوح المجتمعات بسبب التغيرات البيئية الناجمة عن التغير المناخي. إذ أضحت الارتباط بين التغير المناخي وأنماط الهجرة أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة. فقد أبرزت دراسة أجراها المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة العلاقة الوثيقة بين التغير المناخي وحركة البشر، ووصفتها بأنها "وجهان لعملة واحدة". وشدد مدير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) على أن "لقد دخلنا رسمياً عصر الهجرة المناخية".

تسبب التغير المناخي، في عام 2023، وحده في نزوح عشرات الآلاف من العائلات العراقية، لاسيما في المناطق التي تعاني من الجفاف والتصحر وندرة المياه. وشكل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة، وتبعاً لتقارير مختلف المنظمات المحلية والدولية، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة. وحتى تشرين الأول / أكتوبر 2023، تقدر المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من 130 ألف عراقي في الجنوب قد نزحوا بسبب التغير

المناخي، بعد أن كان عددهم حوالي 80 ألفاً في آب / أغسطس 2023. وتشير التوقعات إلى أن التغير المناخي قد يجبر المزيد من العراقيين على الهجرة الداخلية بحلول عام 2050، ويرجع ذلك أساساً إلى تدهور الظروف البيئية.



لماذا ترتبط الهجرة بالتغير المناخي في العراق؟

يساهم التغير المناخي في العراق، في الهجرة بطرق مباشرة وغير مباشرة. فقد أجبرت الظروف البيئية القاسية مثل الجفاف الناس على الانتقال. بالإضافة إلى ذلك، أدت الآثار غير المباشرة مثل انخفاض توافر المياه، وتدهور المحاصيل الزراعية، وفقدان سبل العيش إلى زيادة صعوبة إعالة المجتمعات المحلية، خاصة في المناطق الريفية في المحافظات الجنوبية والفرات الأوسط، مما دفعهم إلى البحث عن ظروف معيشية أفضل في أماكن أخرى.

شمل النزوح البيئي في العراق أولئك الذين أجبروا على مغادرة منازلهم بسبب تغيرات بيئية مفاجئة أو تدريجية أثرت بشدة على حياتهم. كان هذا النزوح في معظم الحالات دائماً. تتعرض الفئات الضعيفة، مثل النازحين داخليا والمجتمعات المحلية في المناطق الفقيرة من الأهوار، لخطر

خاص، لأنها غالباً ما تقيم في المناطق الأكثر تضرراً من التغير المناخي وتفتقر إلى الموارد اللازمة للتكيف أو الانتقال بسهولة.

ندرة المياه تدمر الزراعة والمجتمعات الريفية في العراق

يبدو مستقبل الهجرة الناجمة عن التغير المناخي في العراق مقلقاً، بالنظر للتوقعات الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية، وتعد زيادة وتيرة شدة الجفاف من أبرز آثار هذه الهجرة. وتفيد الحكومة العراقية أن متوسط هطول الأمطار السنوي بات أقل قابلية للتنبؤ به منذ سبعينيات القرن الماضي، وانخفض بنسبة 10% خلال العقدين الماضيين. ويتوقع الخبراء أن تنخفض معدلات هطول الأمطار في العراق بنسبة 25% بحلول عام 2050 مقارنة بمستويات ما قبل عام 2000، الأمر الذي، سيؤدي إلى تفاقم التصحر وندرة المياه.

يتأثر القطاع الزراعي في العراق، الذي يستهلك 85% من مياه البلاد، بشدة بندرة المياه، حيث لا يصل إلى المزارعين سوى حوالي 40% من المياه بسبب تسرب المياه المالحة وتسربات شبكات الري. تعتمد المناطق الجنوبية والوسطى على الري النهري، بينما تعتمد المناطق الشمالية الشرقية على الأمطار. ومع ذلك، أدت موجات الجفاف والصراعات الأخيرة إلى تدمير أنظمة الري، مما أدى إلى خسائر في المحاصيل والثروة الحيوانية، خاصة في شمال العراق.

أدى نقص المياه وتلوثها إلى تضرر ملايين الأشخاص في جنوب العراق. إذ تتسبب أساليب الري التقليدية بالغمر بهدر المياه، وعلى الرغم من الحاجة إلى ممارسات مستدامة مثل الري بالتنقيط، إلا أن إهمال الحكومة يعيق التقدم. يواجه العديد من المزارعين الريفيين فشل المحاصيل وأمراض الحيوانات وصعوبات اقتصادية، ويضطر بعضهم إلى الاعتماد على مياه باهظة الثمن أو ملوثة.

تؤكد هذه المؤشرات على الحاجة الملحة لتوسيع نطاق الجهود المبذولة لمكافحة الهجرة الناجمة عن التغير المناخي في العراق. هذه القضية تتجاوز مجرد الانتقال الجغرافي - إنها أزمة إنسانية تتسم بالمعاناة والتحديات والقصص التي تستحق الاهتمام. وهي تسلط الضوء على

الثغرات في حماية حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمناخية، والواقع القاسي الذي يواجهه السكان المهمشون والضعفاء في المناطق الأكثر تضرراً من التغير المناخي في العراق.

تؤثر ندرة المياه بشكل غير متناسب على المجتمعات الفقيرة، مما يؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة، مثل أزمة المياه في البصرة عام 2019، حيث تم إدخال أكثر من 118 ألف شخص إلى المستشفيات بسبب المياه الملوثة. وقد فرضت الحكومة قيوداً على زراعة محاصيل معينة وقلصت المساحات المزروعة، لكن هذا أدى إلى فقدان سبل العيش للعديد من المزارعين. ولمواجهة هذه الأزمة، يلجأ العاملون في القطاع الزراعي إلى طلب المساعدات الغذائية والبذور المقاومة للجفاف.

غزت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة العراق في 20 آذار/مارس 2003، وانسحبت في عام 2011. أسفر الصراع عن مقتل ما يقدر بنصف مليون عراقي، وتشريد ما لا يقل عن 9.2 مليون شخص، وترك أكثر من 4.7 مليون شخص يواجهون انعدام أمن غذائي متوسط إلى شديد. وتضررت محافظات مثل نينوى وصلاح الدين وديالى بشكل خاص من النزوح الناجم عن الصراع، بينما تواجه محافظات جنوب العراق، بما في ذلك ميسان وذي قار والبصرة، النزوح بسبب عوامل بيئية.

يواجه المزارعون، الذين يعتمدون بشكل أساسي على المحاصيل والثروة الحيوانية، خسائر في الدخل بسبب ندرة المياه. وتؤدي التكاليف المرتفعة للمياه النظيفة، والافتقار إلى تقنيات الري الحديثة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تفاقم الفقر، لا سيما في جنوب العراق وغربه. ويلجأ العديد من المزارعين إلى الهجرة المؤقتة أو الدائمة كاستراتيجية للبقاء على قيد الحياة. يتخذ البعض تدابير للتكيف مثل تغيير المحاصيل وحفر الآبار وبيع الممتلكات، لكن القيود المالية تحد من قدرة الغالبية على التكيف بفعالية. يمنع الارتباط بالأرض ونقص الموارد البعض من الهجرة، على الرغم من الصعوبات الشديدة. تؤدي الشبكات الاجتماعية، ولا سيما الروابط القبلية، دوراً حاسماً في تسهيل الهجرة وإيجاد فرص عمل في أماكن أخرى. يدفع نقص فرص العمل في القطاع الزراعي الشباب إلى الهجرة، وغالباً ما تتبعهم عائلاتهم بأكملها بمجرد إيجاد فرص جديدة.

تسلط هذه القضايا الضوء على التفاعل المعقد بين التحديات البيئية والصعوبات الاقتصادية والديناميات الاجتماعية التي تدفع إلى النزوح في العراق. يشير المركز الدولي لرصد النزوح IDMC والمجلس النرويجي للاجئين NRC إلى أن الهجرة في العراق قد تتسارع بسبب ظاهرة "الأسباب التراكمية للهجرة"، حيث يمثل رحيل الآخرين دافعاً نفسياً لمزيد من الناس إلى المغادرة، حيث يصبح البقاء أكثر صعوبة. على الرغم من ذلك، أعرب العديد من المهاجرين عن استعدادهم للعودة إذا تحسنت إمدادات المياه، مما سيمكنهم من استئناف العمل الزراعي.

لمعالجة الأزمة الوشيكة للهجرة البيئية في العراق، من الضروري اتباع نهج متعدد الجوانب. ويشمل ذلك تنفيذ ممارسات إدارة المياه المستدامة، والاستثمار في الزراعة المقاومة لتغير المناخ، وتعزيز الدعم للمجتمعات النازحة. من الضروري بذل جهود تعاونية بين الحكومة والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المحليين لضمان أن يتمكن المتضررون من تغير المناخ من إعادة بناء حياتهم بكرامة. في حين أن التحديات لا تزال هائلة، فإن تعزيز المرونة من خلال التدخلات الموجهة يوفر مساراً للتخفيف من حدة الأزمة وضمان مستقبل مستدام للسكان الأكثر ضعفاً في العراق.

الملاحظات:

- يشهد العراق انتقالاً نوعياً في آثار التغير المناخي، حيث لم تعد مظاهره محصورة في الجفاف والتصحر، بل امتدت لتُحدث نزوحاً سكانياً واسع النطاق. فقد نزح أكثر من 130 ألف شخص في المحافظات الجنوبية حتى أواخر عام 2023 نتيجة التدهور البيئي، مما يرشّخ مفهوم "الهجرة المناخية" كأحد التحديات الإنسانية المعاصرة في البلاد.
- أوضحت البيانات أن معدلات الأمطار انخفضت بنسبة 10% خلال العقدين الماضيين، مع توقع انخفاض إضافي بنسبة 25% بحلول عام 2050. هذا التراجع الحادّ في الموارد المائية أدّى إلى انهيار المنظومة الزراعية التي تستنزف 85% من مياه العراق، وهو ما جعل الزراعة مصدراً للهجرة بدلاً من أن تكون وسيلة للاستقرار.
- تبيّن المقالة أن نظام الري التقليدي بالغمر، وتسرب المياه المالحة، وغياب تقنيات الري الحديثة، كلها تسهم في تفاقم أزمة المياه. كما أن غياب السياسات الحكومية الفعالة يعوق تطبيق الممارسات المستدامة مثل الري بالتنقيط، ما يجعل الهجرة البيئية نتيجة مباشرة لقصور الإدارة المائية لا للمناخ وحده.
- تتضح من المقالة أن الفئات الفقيرة في الأهوار والمناطق الريفية الجنوبية هي الأكثر تضرراً، بسبب ضعف البنية التحتية وقلة الموارد اللازمة للتكيف. هذا يشير إلى أن الهجرة المناخية في العراق ليست ظاهرة طبيعية فقط، بل تعبير عن عدم العدالة الاجتماعية والمناخية في آن واحد.
- تؤكد المقالة أن النزوح في العراق ذو طبيعة مزدوجة: فالشمال والغرب يعانيان من نزوح ناجم عن الصراع، في

الملاحظات:

حين يشهد الجنوب نزوحاً بيئياً متزايداً. هذا التداخل يُظهر أن التغير المناخي يعمّق هشاشة المجتمعات الخارجة من النزاعات، ويُضعف قدرتها على الصمود في وجه الأزمات الجديدة.

- ضرورة تبني نهج وطني متكامل يجمع بين إدارة الموارد المائية، وتطوير الزراعة المقاومة للجفاف، ودعم المجتمعات المتضررة. ويُعدّ إدراج "الهجرة البيئية" ضمن سياسات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة شرطاً محورياً لحماية الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للعراق مستقبلاً.

الهجرة والاحتباس الحراري في العراق

الكاتب:

ابريس بالانشف

أكاديمي مختص بمنطقة الشرق الأوسط، وأستاذ مساعد في الجغرافيا
بجامعة ليون وزميل مساعد في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط.

المصدر:

EISMENA

التاريخ:

17 آيار 2024

ترجمة وتحرير:

نصر محمد علي

العدد 70

15 تشرين الثاني 2025



ملخص تنفيذي

تُعدّ ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه المشكلتان الرئيسيتان في العراق. وينبغي تخصيص موارد البلاد لحل هذين التحديين. نحن بحاجة إلى تكييف بيئتنا السكنية وإدارة ندرة المياه. ومع ذلك، فإن حلول المتمثلة في توفير الكهرباء الوفيرة شبه المجانية، والاعتماد على الواردات الغذائية الضخمة، هي حلول قصيرة النظر وتفضي إلى نتائج عكسية. وهذا يزيد من اعتماد العراق على صادرات النفط والغاز ويهدد سيادته. يهدر العراق ثرواته على الاستهلاك بدلاً من الاستثمار في المستقبل. لن تتمكن الدولة من الوفاء بوظيفتها الريعية لأكثر من بضع سنوات. سيكون الانهيار وحشيًا، مما سيؤدي إلى تسارع وتيرة التصحر في المناطق القاحلة. وستدفع الهجرة القسرية سكان الجنوب والغرب إلى النزوح نحو الشمال الشرقي بحثاً عن بيئة أقل قسوة. ومن المؤكد أن هذا الوضع سيؤدي إلى صراعات مع الكورد، كما هو الحال بالفعل في المناطق المتنازع عليها مثل كركوك. في الواقع، سيزيد الاحتباس الحراري من حدة التوترات القائمة قبل أن يخلق توترات جديدة.





ذكر البنك الدولي، في تقرير صدر عام 2023، أن العراق هو خامس أكثر البلدان تضرراً من الاحتباس الحراري؛ حيث ترتفع درجات الحرارة إلى ما يزيد عن 50 درجة مئوية لأسابيع طويلة في الصيف، كما انخفضت كمية المياه المتاحة بشكل كبير خلال العشرين عاماً الماضية من أكثر من 2000 متر مكعب للفرد سنوياً إلى أقل من 500 متر مكعب اليوم. كما أن معدل هطول الأمطار في انخفاض مستمر، ومن الجدير بالذكر أن السدود المقامة في تركيا وإيران قد قللت بنحو كبير من تدفق نهري دجلة والفرات وروافدهما مثل نهر ديالى. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن احتياجات العراق آخذة بالازدياد، مع ارتفاع عدد سكانه من 20 مليون نسمة في عام 1994 إلى ما يقرب من 45 مليون نسمة في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 80 مليون نسمة في عام 2050. وقد يصبح الاعتماد على الغذاء وتكاليف مقاومة الاحتباس الحراري غير مستدامين بسرعة، على الرغم من ثروة البلاد من الموارد الهيدروكربونية، مما سيؤدي إلى موجات هجرة داخلية كبيرة.

حلول غير مستدامة للاحتباس الحراري

لم يعد العراق ينتج غذاءه بنفسه؛ بل يستورده بفضل الموارد التي توفرها صادرات النفط. ومع اقتراب الإنتاج من 5 ملايين برميل يوميا، بات بإمكان البلاد في الوقت الراهن توفير كهرباء وفيرة ومنخفضة التكلفة، مما يمكن الناس من شراء مكيفات الهواء. وعلى الرغم من أنها محاطة بمناطق فقيرة، إلا أن معظم المنازل في المدن الكبرى مجهزة بهذه الوحدات. هذا هو الحل المتبع لمواجهة حرارة الصيف في قطر والإمارات العربية المتحدة والعديد من الدول الأخرى ذات المناخ الجاف وشبه الجاف. في ظل هذه الظروف، لا جدوى من استخدام مواد العزل الحراري. في الواقع، في بعض الأماكن التي تكون فيها الكهرباء مجانية، لا يهتم الناس بإغلاق الأبواب والنوافذ عند تشغيل مكيفات الهواء.

يغادر الأثرياء، في فصل الصيف، إلى أوروبا وتركيا وأماكن أخرى حيث لا تكون حرارة سهول بلاد ما بين النهرين شديدة. خلال هذه الأشهر، يتوجه العراقيون أيضاً إلى إقليم كردستان. ويرتبط جزء من مشاريع التطوير العقاري بهذا البحث عن طقس لطيف من قبل سكان وسط العراق وجنوبه. يستمتع العراقيون الذين لا يملكون القدرة على مغادرة البلاد بإقليم كردستان لمناخه المعتدل نسبياً ومناظره الطبيعية والحرية التي يوفرها على عكس التشدد الذي يسود خارج المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي. حلمهم هو امتلاك شقة هناك، حيث يمكنهم قضاء عطلاتهم وتقاعدهم. بالإضافة إلى النازحين داخلياً، شهدت كردستان تدفقاً هائلاً للسياح المحليين منذ عام 2014. ومع ذلك، لم تشهد بعد موجة من لاجئي «المناخ»، لأن الدولة الريفية تمتلك الموارد المالية اللازمة لإبقاء العراقيين في أماكنهم. مع ذلك، يبقى من المشكوك فيه ما إذا كانت الحكومة العراقية ستتمكن من مواصلة هذه السياسة السخية في المستقبل. حتى في دول الخليج مثل المملكة العربية السعودية، تجري إعادة النظر في دولة الرفاهية، حيث أصبحت التكلفة الباهظة لدعم 45 مليون مواطن باهظة بشكل متزايد. أضيف إلى ذلك، هل ستتمكن شبكة الكهرباء في العراق من التعامل مع الطفرة في الطلب؟ إنها مهترئة، والتوصيلات غير القانونية تتسبب في العديد من الأعطال. لا يمكن استبعاد حدوث انقطاع تام للتيار الكهربائي

في ذروة الصيف. سيؤدي هذا إلى نزوح جماعي للسكان إلى الجبال الكوردية، حتى لو كان ذلك يعني النوم في العراء، كما أوضح لي أحد سكان البصرة خلال موجة الحر التي ضربت المنطقة في عام 2018.

انهيار القطاع الزراعي في الجنوب

كان جنوب العراق في السابق جنة خضراء، لكن العديد من المناطق المروية تحولت في الوقت الراهن إلى أراضٍ قاحلة. وقد أدت تقنية الري بالغمر الحالية إلى تعقيم الحقول برفع مستوى الملوحة. وفوق كل ذلك، لا توجد مياه كافية لري المحاصيل، والري التقليدي مكلف للغاية. يحتاج النبات الواحد إلى 7 أمتار مكعبة من الماء لامتناس متر مكعب واحد فقط، بينما يتبخّر الباقي في المناطق القاحلة. ويضيع ما يصل إلى 90% من المياه التي تدخل نظام الري العراقي بسبب التسرب في القنوات والتبخّر من الخزانات. زد على ذلك، لا يمكن لهذا النظام أن يعمل إلا في بنية شديد المركزية حيث يخشى المزارعون الدولة. كان هذا هو الحال أبان حكم حزب البعث، عندما تم بناء النظام. أما اليوم، فلا توجد سلطة ترأب توزيع المياه، أو تجفيف التربة في الشتاء، أو تنظم الاستهلاك لضمان وصول المياه إلى أطراف المنطقة المروية الشاسعة. يعتمد المزارعون على أنفسهم في المناطق الواقعة أعلى النهر، بينما لم تعد المناطق الواقعة أسفل النهر تحصل المياه. ويقوم الأقوى بسرقة الموارد من الأضعف. ويُعد سوء الإدارة ونقص الوعي المدني مسؤولين عن فشل نظام الري بقدر ما هو مسؤول عن نقص المياه. وهذا النقص يزيد من تفاقم الظاهرة، لأن الندرة تشجع على النزاعات حول استخدام المياه. أضف إلى ذلك، أن الدولة العراقية لاتحمي إنتاجها الزراعي من المنافسة الأجنبية. فالبضائع التركية والإيرانية تغمر السوق بأسعار أقل، مما يهدد استمرارية الزراعة في الجنوب. وأخيراً، ينجذب الشباب أكثر إلى العمل في قطاع الخدمات في المدينة أو الانضمام إلى الجماعات المسلحة بدلاً من العمل في الأرض. وهذا يؤدي إلى نزوح ريفي مكثف لا يمكن وقفه.

تدمير المدن العراقية

تدفع الأوضاع الكارثية في الريف في جنوب العراق السكان الهجرة إلى المدن. وقد ظهرت جيوب من الفقر حول التجمعات الحضرية الكبيرة، ولكن سكان المناطق الريفية يحتلون أيضاً مراكز المدن القديمة المتهاكلة. هذه الكثافة السكانية الكبيرة بثقافتها القبلية تستولي على الأراضي في الضواحي وتبني منازل عشوائية. وهم يعتمدون على دعم الأحزاب السياسية وشيوخ القبائل للبقاء في أماكنهم والحصول على سندات ملكية في المستقبل. وهذا يخلق توترات مع سكان المدن الأصليين الذين لا يتسامحون مع التعايش. ويشجع تدهور الخدمات العامة ومختلف أشكال التلوث وانعدام الأمن الطبقات المتوسطة والعليا على الاستقرار في المجمعات السكنية المسورة. في البصرة، المدينة التي يقطنها خمسة ملايين نسمة، يعيش ما لا يقل عن مليوني نسمة منهم في أحياء فقيرة، ويتزايد عدد الأحياء المغلقة. هناك طلب كبير على السكن، وغالباً ما تُحجز المساكن قبل بنائها. وتشهد مدن متوسطة الحجم مثل العمارة والناصرية الظاهرة نفسها. وغالباً ما تكون المجالس المحلية، المرتبطة بمطوري العقارات، غير مهتمة بتحسين الظروف المعيشية لسكان المدن وتشجعهم على الانعزال في هذه المناطق المغلقة.

لكن مرة أخرى، لا توجد استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ في هذه الأحياء الحديثة. كان من الممكن بناء المباني باستخدام مواد عازلة، لكن المطورين يفضلون تعظيم أرباحهم باستخدام مواد بناء رديئة، مما يؤدي أيضاً إلى تدهورها السريع. كان من الممكن أن تكون إعادة إعمار الموصل فرصة لتكييف المساكن مع الظروف المناخية الجديدة. فقد مؤل الاتحاد الأوروبي جزءاً من إعادة تأهيل المدينة القديمة، ولكن دون مراقبة جودة المباني أو اشتراط تكييفها مع قسوة المناخ القاري لسهل نينوى. وبالتالي، فقدت فرصة تصدير الخبرة الأوروبية في هذا المجال. أما بالنسبة لباقي أجزاء المركز التاريخي لمدينة الموصل، فهي تنتظر الهدم ليحل محلها مشروع بناء حديث ومستقبلي لا يأخذ في الحسبان الوضع الجديد. تمتد مدن العراق على مد البصر في شكل ضواحي واسعة على الطراز الأمريكي. وهي تعتمد على الاستخدام المكثف للسيارات الخاصة

واستهلاك المساحات الشاسعة. وهذا يزيد من استهلاك الطاقة في المساكن الحضرية، وبالتالي يرفع تكلفة المعيشة للسكان. وسيؤدي أي انقطاع مفاجئ في إمدادات الكهرباء وارتفاع أسعار الوقود إلى انهيار هذا الانموذج.

الخلاصة

تُعدّ ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه هما المشكلتان الرئيسيتان في العراق. وينبغي تخصيص موارد البلاد لحل هذين التحديين. نحن بحاجة إلى تكييف بيئتنا السكنية وإدارة ندرة المياه. ومع ذلك، فإن حلول المتمثلة في توفير الكهرباء الوفيرة شبه المجانية، والاعتماد على الواردات الغذائية الضخمة، هي حلول قصيرة النظر وتفضي إلى نتائج عكسية. وهذا يزيد من اعتماد العراق على صادرات النفط والغاز ويهدد سيادته. يهدر العراق ثرواته على الاستهلاك بدلاً من الاستثمار في المستقبل. لن تتمكن الدولة من الوفاء بوظيفتها الريعية لأكثر من بضع سنوات. سيكون الانهيار وحشيًا، مما سيؤدي إلى تسارع وتيرة التصحر في المناطق القاحلة. وستدفع الهجرة القسرية سكان الجنوب والغرب إلى النزوح نحو الشمال الشرقي بحثاً عن بيئة أقل قسوة. ومن المؤكد أن هذا الوضع سيؤدي إلى صراعات مع الكورد، كما هو الحال بالفعل في المناطق المتنازع عليها مثل كركوك. في الواقع، سيزيد الاحتباس الحراري من حدة التوترات القائمة قبل أن يخلق توترات جديدة.

الملاحظات:

- يواجه العراق أزمة مناخية ومائية خانقة تجعله من أكثر دول العالم تضرراً من الاحتباس الحراري، إذ تراجعت حصته المائية بشكل حاد نتيجة السدود في دول الجوار وتغير المناخ، مما يهدد منظومته البيئية والأمن الغذائي على حد سواء.
- يعتمد العراق اليوم على الريع النفطي بوصفه وسيلة مؤقتة للبقاء، إذ تمول صادرات النفط الغذاء والطاقة بأسعار زهيدة، غير أن هذا الحل يعمق هشاشة الاقتصاد الوطني ويزيد تبعيته لمورد واحد لا يضمن استدامة النمو أو الاستقرار.
- أدت الهجرة الداخلية الناجمة عن انهيار الزراعة في الجنوب إلى تدفق السكان نحو المدن الكبرى وإقليم كردستان، بحثاً عن فرص أفضل ومناخ معتدل، مما فاقم التوترات الاجتماعية وغيّر ملامح التوزيع الديموغرافي في البلاد.
- يتجلى فشل التخطيط الحضري والتكيف المناخي في غياب استراتيجية وطنية واضحة، وبناء أحياء ومدن جديدة تفتقر إلى معايير الكفاءة الطاقوية والعزل الحراري، ما يزيد من استهلاك الطاقة ويمنع التكيف مع حرارة البيئة القاسية.
- تنذر الانعكاسات المستقبلية للأزمة المناخية بصراعات سكانية ومناطقية محتملة، خصوصاً في المناطق المتنازع عليها، حيث يتحول التغير المناخي من تحدٍ بيئي إلى تهديد مباشر للأمن الوطني والوحدة المجتمعية في العراق.

نهاية عملية العزم الصلب في العراق: أسئلة واجابات

الكاتب:

مجموعة من خبراء المجلس الأطلسي

المصدر:

المجلس الأطلسي

التاريخ:

10 أيلول 2025

ترجمة وتحرير:

فيصل عبد اللطيف

العدد 70

15 تشرين الثاني 2025



ملخص تنفيذي

تعد نهاية المهمة التي قادتها الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) نقطة تحول مهمة في مشاركة الولايات المتحدة في العراق، حيث توفر فرصة لإعادة تشكيل الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، وكذلك العلاقة العامة مع العراق. بالنسبة للعراق، فإن رحيل القوات الأمريكية من العراق الاتحادي هو إعادة تأكيد للسيادة العراقية بعد أكثر من عقدين من وجود القوات الأجنبية. لا يزال الوجود العسكري الأمريكي نقطة جدل سياسية على المستوى الداخلي، ويمكن أن يؤدي تطبيع هذه الشراكة الأمنية إلى تقليل مصدر الاحتكاك





تدخل الشراكة بين الولايات المتحدة والعراق حقبة جديدة. ففي سبتمبر المقبل، من المقرر أن ينهي التحالف الدولي لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مهمته في العراق. وقد أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن والحكومة العراقية العام الماضي عن الجدول الزمني المتفق عليه لإنهاء مهمة عملية العزم الصلب (OIR) في العراق، والذي ينص على استمرار عمليات التحالف في سوريا المجاورة - حيث يتفق الشركاء على أن داعش لا يزال يمثل تهديدًا خطيرًا - انطلاقًا من العراق.

تقدم هذه المرحلة الجديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق العديد من الفرص والتحديات والشكوك. وتغطي ردود مجموعة من المتخصصين على عشرة أسئلة ملحة حول هذه اللحظة من التغيير - والتفكير - في موقف واشنطن في الشرق الأوسط.

أولاً: ما الذي يعنيه انتهاء مهمة عملية العزم الصلب بالنسبة لمستقبل التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والعراق؟

إن الانتقال إلى إطار تعاون أمني ثنائي في وقت السلم، بناءً على طلب بغداد، سيكون بمثابة اختبار مهم لكل من الولايات المتحدة والعراق. ويتمثل أكبر خطر في تكرار إهمال واشنطن وإساءة استخدام بغداد للقوات الأمنية لأغراض سياسية بعد عام 2011، مما مهد الطريق لظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ومن عيوب هذا الانتقال أيضاً أن انتهاء عملية «العزم الصلب» سيترك العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق عند أدنى مستوياتها منذ عام 2014، وذلك في الوقت الذي ستتولى فيه حكومة جديدة السلطة في بغداد بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في نوفمبر/تشرين الثاني. ولتجنب إهدار المكاسب التي تحققت من هزيمة داعش، والعمل على تعزيز استقرار العراق الهش، يتعين على واشنطن وبغداد الالتزام بشراكة مستدامة في مجالات مهمة، مثل تبادل المعلومات الاستخبارية، والمشتريات، والتدريب، وتطوير القيادات، بدلاً من اعتبار انتهاء عملية «العزم الصلب» ذريعة لقطع العلاقات الأمنية. (عمر النداوي محلل للشؤون السياسية والأمنية والطاقة في الشرق الأوسط، وهو المدير الحالي لبرامج مركز «تمكين السلام في العراق».)

في الاتفاق الذي أعلنته الولايات المتحدة والعراق في العام الماضي، تضمن انتهاء عملية «العزم الصلب» التزاماً بتحويل التعاون الأمني إلى شراكة أمنية ثنائية مع العراق. ويسمح هذا التحول بتعزيز التعاون الأمني والدفاعي بين البلدين في مجالات الاهتمام المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب، والأمن السيبراني، وأمن الحدود، والتدريبات، وتبادل المعلومات. ومن خلال هذا التعاون الثنائي الأكثر تركيزاً، ستتاح للولايات المتحدة فرصة إشراك العراق في بعض جوانب استراتيجية القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) الأوسع نطاقاً، وتعزيز التعاون الأمني متعدد الأطراف مع بعض جيران العراق لمواجهة التهديدات الإقليمية، بما في ذلك مواصلة محاربة تنظيم داعش. كما سيساهم تعزيز الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق في تحسين التعاون والتكامل بين القوات الأمنية العراقية

والكردية. لا يزال تنظيم داعش يشكل تهديداً إقليمياً وعالمياً، لذا فإن بناء شراكة طويلة الأمد مع القوات الأمنية العراقية والكردية لتعزيز دورها في مكافحة داعش يجب أن يبقى هدفاً رئيسياً في المستقبل القريب. وأخيراً، فإن تعزيز الشراكة الأمنية يتيح فرصة أكبر للمشاركة والتدخل في عملية إصلاح القطاع الأمني في العراق، وفي الجهود الرامية إلى جعل قوات الحشد الشعبي، المدعومة من إيران، أكثر مسؤولية أمام الدولة. ومع إعادة نشر القوات الأمريكية، ينبغي ألا يكون التركيز على عدد القوات الأمريكية المتبقية في العراق أو مواقع انتشارها، بل ينبغي أن يستند مستقبل هذه الشراكة إلى المجالات التي ستكون محور اهتمامها، وكيفية تعزيز التعاون الأمني الثنائي من خلال اللجنة العسكرية العليا المشتركة بين العراق والولايات المتحدة، والحوار الأمني السنوي الرسمي. (ألينا ل. رومانوفسكي، زميلة بارزة في مبادرة سكاوكروافت للأمن في الشرق الأوسط التابعة لبرامج الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي. شغلت منصب سفيرة الولايات المتحدة لدى العراق (2022-2024) والكويت (2020-2022))

ثانياً: كيف سيؤثر انتهاء مهمة قوات التحالف في العراق على العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق؟

إن قرار إنهاء عملية العزم الصلب متأخر جداً وكان ينبغي اتخاذها قبل ثمان سنوات. فقد حققت هزيمة تنظيم داعش عام ٢٠١٧ هدفين هما: إزالة التهديد الوجودي الذي واجهته العملية الانتقالية في العراق نحو الديمقراطية بعد عام 2000، وإعادة هيكلة الجيش العراقي ليصبح قوة أمنية فعّالة قادرة على حماية الشعب العراقي من أي تهديد مماثل. بعد تحقيق هذين الهدفين، لم يعد هناك مبرر لبقاء البنية الأمنية التي كانت قائمة خلال فترة الحرب. ومن هنا، أرسلت هذه العملية رسالة خاطئة للعراقيين مفادها أن القوات الأمريكية ستستمر في البقاء في العراق بشكل دائم.

إن نجاح المفاوضات وتنفيذها يمثلان خطوات إيجابية. ومع بدء تطبيق اتفاقية الأمن الثنائية الجديدة، يمكن للعراق والولايات المتحدة الحفاظ

على مستوى فعال من الردع لمواجهة أي تهديدات أمنية محتملة، سواء كانت داخلية أو خارجية، للعراق والمنطقة. وهذا يمهد الطريق أمام تعزيز التعاون في مختلف المجالات، بما يتماشى مع روح ومضمون الاتفاقية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق. لقد صعب غزو الولايات المتحدة للعراق وما تلاه من أحداث، بالإضافة إلى طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق والشرق الأوسط، من إقناع الشعب العراقي بفكرة شراكة مثمرة بين الولايات المتحدة والعراق. إن الالتزام الكامل بتنفيذ هذه الاتفاقية سيساهم بشكل كبير في تحقيق هذا الهدف. (عباس كاظم باحث أول في مبادرة العراق التابعة لمجلس الأطلسي. شغل منصب مدير مبادرة العراق في برامج الشرق الأوسط التابعة لمجلس الأطلسي حتى يوليو 2025. كما شغل منصبًا قياديًا في الشؤون الحكومية في السفارة العراقية في واشنطن).

تعد نهاية المهمة التي قادتها الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) نقطة تحول مهمة في مشاركة الولايات المتحدة في العراق، حيث توفر فرصة لإعادة تشكيل الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، وكذلك العلاقة العامة مع العراق. بالنسبة للعراق، فإن رحيل القوات الأمريكية من العراق الاتحادي هو إعادة تأكيد للسيادة العراقية بعد أكثر من عقدين من وجود القوات الأجنبية. لا يزال الوجود العسكري الأمريكي نقطة جدل سياسية على المستوى الداخلي، ويمكن أن يؤدي تطبيع هذه الشراكة الأمنية إلى تقليل مصدر الاحتكاك. بالنسبة للولايات المتحدة، فإنه يمثل نهاية "الحرب الأبدية" الأولى، وهي تدخل عسكري كلف في النهاية مليارات الدولارات وآلاف الأرواح العراقية والأمريكية. ظلت هذه العلاقة راسخة بفضل الوجود العسكري الأمريكي المستمر، حتى مع استمرار تراجع العراق عن وعي الجمهور الأمريكي، وبشكل متزايد عن وعي صانعي السياسة الأمريكيين. على الرغم من أن العراق سيظل مهمًا لتعزيز مصالح الأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط، فإن هذه هي أيضًا لحظة مناسبة لإنشاء شراكة أكثر توازنًا. يجب أن تركز مشاركة الولايات المتحدة على توسيع العلاقات الثنائية من خلال

تعزيز العلاقات الاقتصادية، بما في ذلك تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة العراقي الذي لا يزال غير مستغل. كما أن تعزيز استقلال العراق في مجال الطاقة وازدهاره سيسهم في نهاية المطاف في جعل العراق أكثر استقراراً وأماناً. (فيكتور ج. تايلور هي مديرة مبادرة العراق في برنامج الشرق الأوسط التابع لمجلس الأطلسي. شغلت مؤخراً منصب نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون العراق وإيران في مكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية، حيث قدمت المشورة لكبار قادة وزارة الخارجية بشأن العراق وإيران في أعقاب صراع غزة.)

ثالثاً: هو إرث البعثة العسكرية الأمريكية في العراق؟

إن إرث البعثة العسكرية الأمريكية في العراق هو إرث مليء بالتناقضات العميقة. ففي حين أنها قضت على دكتاتورية صدام حسين، وأرست أسس نظام سياسي جديد، ومكنت من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، إلا أنها تسببت أيضاً في استمرار عدم الاستقرار، والتفكك الطائفي، وتغير جذري في ديناميات القوة الإقليمية. بالنسبة للعراقيين، تباينت العواقب بشكل حاد. بالنسبة للعديد من السنة، كان سقوط صدام حسين بمثابة انهيار لهيمنتهم السياسية التاريخية، مما أدى إلى تهميشهم وتعرضهم للعنف وظهور التمرد. بالنسبة للأكراد، كان الأمر أقرب إلى قصة تحرير: فقد مكنت البعثة الأمريكية من توطيد حكومة إقليم كردستان، مما عزز الأمن النسبي والاستقلال السياسي والنمو الاقتصادي. بينما بالنسبة للأغلبية الشيعية، فإن التفاؤل الأولي، الذي كان متجذراً في التمثيل السياسي الجديد، حل محلها تدريجياً خيبة الأمل مع تعثر الحكم وانتشار الفساد وتفاقم العنف الطائفي. من منظور جيوسياسي، أسفرت المهمة الأمريكية عن نتائج غالباً ما توصف بأنها عكسية. فقد مهدت الإطاحة بالديكتاتور العراقي السابق الطريق لطهران لتوسيع نفوذها من خلال القوات السياسية والاقتصادية وشبه العسكرية في جميع أنحاء العراق والشرق الأوسط بشكل عام.

كانت التكلفة البشرية للتدخل مهولة حيث قُتل مئات الآلاف من المدنيين العراقيين، ونزح الملايين، وتعرضت البنية التحتية للبلاد لأضرار

كارثية. إلى جانب الدمار المادي، أدت الحرب إلى زعزعة التماسك الاجتماعي، وتآكل الثقة في مؤسسات الدولة، وخلقت جيلاً مصاباً بآثار الصراع. بالنسبة للعديد من المراقبين، تمثل هذه العواقب الإنسانية والتنمية الأبعاد الأكثر ديمومة ومأساوية للمهمة الأمريكية. يُنظر إلى هذه النهاية على نطاق واسع على أنها انتكاسة استراتيجية لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، حيث أدى ذلك إلى تغيير ميزان القوى الإقليمي بطرق عززت مكانة إيران بينما شددت التوتر على تحالفات واشنطن. كثيراً ما يشير المحللون إلى العراق كقصة تحذيرية عن "التجاوز الجيوستراتيجي"، حيث أدى النجاح العسكري قصير المدى إلى تقويض الاستقرار الاستراتيجي طويل المدى. (يريفان سعيد هو زميل غير مقيم في مبادرة العراق في برامج الشرق الأوسط التابعة لمجلس الأطلسي. سعيد هو باحث بارزاني مقيم في قسم السياسة والحكم والاقتصاد في كلية الخدمة الدولية بالجامعة الأمريكية، حيث يشغل أيضاً منصب مدير المبادرة الكردية العالمية للسلام.)

لعبت المهمة العسكرية الأمريكية الثانية في العراق، التي انطلقت في عام 2014، دورًا حاسمًا في تحرير العراق من تنظيم داعش، والمساهمة في هزيمته في سوريا. فبدون التدخل الأمريكي، وبسبب ضعف قدرات القوات العراقية آنذاك، كان من الممكن أن تمتد الحرب لسنوات، مع احتمال تصاعد العنف الطائفي وانتشاره. ورغم أن الإنجازات العسكرية لهذه المهمة لا يمكن إنكارها، إلا أنها تُظهر أيضاً مخاطر التحالفات التي تُبرم تحت ضغط الظروف، إذ قد تزرع بذور نزاعات مستقبلية. والملفت للنظر أن الفصائل التي كانت تعتمد بشكل كبير على الدعم الأمريكي لمحاربة داعش، تحتفل الآن بخروج واشنطن من العراق باعتباره انتصارًا على «الاحتلال». ولكن مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق، فإن ما تعتبره هذه الجماعات انتصارًا، قد يُمكن إسرائيل والولايات المتحدة من استهدافها، والعراق بشكل عام، في أي مواجهة مستقبلية مع إيران. (عمر النداوي)

إن إرث البعثة الأمريكية في العراق معقد وملئ بوجهات نظر مختلفة بين الأمريكيين والعراقيين على حد سواء. خلاصة القول، من أجل مصالحنا الاستراتيجية، وقفت الولايات المتحدة إلى جانب العراقيين أكثر من أي دولة أخرى وعملت على تحقيق الاستقرار في العراق في مناسبات عديدة. نحن نتشارك في الخسائر المأساوية في الأرواح، والمصاعب التي واجهتنا في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والتحديات التي واجهتنا في إرساء الحكم الرشيد وسيادة القانون والمؤسسات الفعالة بعد سقوط صدام حسين. لا يشاطر جميع العراقيين وجهة النظر الإيجابية تجاه الولايات المتحدة، لكن الغالبية تدرك أن الشراكة القوية بين الولايات المتحدة والعراق، ليس فقط في المجالات الأمنية، أمر بالغ الأهمية لتنمية العراق وسيادته في المستقبل واستقرار المنطقة. **(ألين ل. رومانوفسكي)**

رابعاً: انسحاب ام تحول؟

ما إذا كان هذا انسحاباً أم انتقالاً سيعتمد على التفاصيل. لم تعلن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد عن كيفية تغيير وجود القوات الأمريكية، بما في ذلك ما إذا كانت القوات الأمريكية ستبقى في العراق الاتحادي، وكما عددها، وأين ستتمركز. تؤثر الإجابات على هذه الأسئلة بشكل مباشر على مستقبل التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والعراق، وما إذا كانت الولايات المتحدة ستظل شريكاً عسكرياً استراتيجياً للقوات الأمنية العراقية. حتى مع انخفاض عدد القوات الأمريكية، يمكن للولايات المتحدة أن تدير انتقالاً فعالاً من التحالف العالمي لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلى علاقة عسكرية ثنائية تحافظ على القدرات العملية الأساسية للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فإن انسحاباً أكثر شمولاً للقوات الأمريكية وبرنامجاً ضيق النطاق للتعاون الأمني من شأنه أن يقلل بشكل كبير من نفوذ الولايات المتحدة في العراق ويوفر فرصة لإيران للاستغلال. **(فيكتور ج. تايلور)**

خامسا: كيف سيؤثر انهاء مهمة عملية العزم الصلب على المصالح الأمنية للولايات المتحدة بما يتعلق بإيران ومحاربة التطرف؟

بينما كان دور الولايات المتحدة في عملية «العزم الصلب» حاسماً في مكافحة تنظيم داعش، إلا أنه أثار استياء إيران التي تفضل عدم وجود أي وجود أمريكي في العراق أو أي مكان آخر في الشرق الأوسط. لذا، نجد أنفسنا في موقف حرج. فداعش وإيران ما زالا يمثلان تهديداً، وإن كانا قد ضعفاً. مع تساؤل قدرات داعش العسكرية في العراق، فإن وجوده العالمي سيجعل من الصعب القضاء عليه نهائياً. وإذا تبنت الحكومة العراقية القادمة سياسات تُبعد السنة عن المشاركة السياسية، فستتكرر الظروف التي مهدت لعودة داعش في عام 2014. لذا، من مصلحتنا بناء علاقة وثيقة مع بغداد لتعزيز سياسات أكثر شمولية، وتعزيز التعاون لمراقبة داعش والحد من نفوذه.

أما بالنسبة لإيران، فقد جعلت الضربات الإسرائيلية والأمريكية منها شريكاً أقل جاذبية، وهو ما ساهم في تردد فصائلها في العراق في التصادم مع إسرائيل، رغم خطابها العدائي. وفي الوقت نفسه، زاد هذا من إصرار طهران على الحد من العلاقات الأمريكية العراقية والوجود العسكري الأمريكي. لذلك، من المتوقع أن تُقابل إيران أي تحسن في العلاقات برد فعل يهدف إلى تقييد الوجود الأمريكي ومنع توسيع العلاقات الاقتصادية وغيرها، التي هي أساس استقرار العراق. في النهاية، من مصلحة العراق الحفاظ على علاقات مع الولايات المتحدة وإيران. وهذا يتطلب عملية توازن دقيقة، ومن غير المرجح أن يرضي أي من الطرفين. لكنني أعتقد أن مصالح العراق ثابتة: محاربة الإرهاب، وتجنب الصراعات الإقليمية، ودعم الاستقرار في المنطقة. (أنتوني باف، باحث زائر في مبادرة العراق بمركز أطلس للدراسات الاستراتيجية، وأستاذ باحث في أخلاقيات المهنة العسكرية في معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة الدفاع الوطني الأمريكية في كارلايل، بنسلفانيا.)

سيتوقف الكثير على ما إذا كانت الولايات المتحدة والحكومة العراقية المقبلة ستتعاملان مع العلاقة بعد عملية العزم الصلب بالجدية التي

تتطلبها. إذا أسفرت انتخابات نوفمبر، كما هو متوقع، عن تشكيل حكومة تهيمن عليها بشكل أكبر فصائل «الإطار التنسيقي» - مع غياب المعتدلين مثل حيدر العبادي - فمن المرجح أن تكون العلاقات ضعيفة في أحسن الأحوال. وفي هذه الحالة، فإن فقدان الولايات المتحدة لـ "عينها وأذنها" في العراق سيخلق بيئة أكثر تساهلاً لإيران لتوسيع نفوذها وإعادة بناء قوتها الإقليمية، تعويضاً عن النكسات التي تعرضت لها حزب الله والإطاحة بنظام بشار الأسد في سوريا. ومن شأن مثل هذه التحركات أن تزيد من خطر انجرار العراق إلى الصراع الإقليمي المقبل، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على استقرار الشرق الأوسط وأمن الطاقة العالمي وخطر الإرهاب. (عمر النداوي)

سادسا: كيف سيؤثر انتهاء مهمة عملية العزم الصلب على المصالح الأمنية الأميركية في سوريا؟

إنهاء مهمة عملية العزم الصلب (OIR) من شأنه أن يضعف بشكل كبير المصالح الأمنية الأميركية في سوريا. فقد كانت عملية العزم الصلب العمود الفقري لتبادل المعلومات الاستخباراتية والضربات المنسقة التي أبقت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تحت السيطرة. وإذا انتهت المهمة دون إطار بديل، فإن خلايا داعش في البادية وعلى طول الحدود السهلة الاختراق قد تتجدد، مما يهدد الاستقرار الإقليمي وشركاء الولايات المتحدة.

من الناحية الاستراتيجية، فإن خسارة أربيل كمُنصة للعمليات السورية بعد عام 2026 ستفرض الانتقال إلى الكويت، مما يقلل من القرب والمرونة والمصداقية. كما أن الأساس القانوني للعمليات الأميركية، المرتبط حالياً برسالة العراق إلى الأمم المتحدة عام 2014، هش أيضاً - فإذا ألغتها بغداد، ستفتقر واشنطن إلى تفويض دولي واضح. وقد يوفر طلب سوريا الانضمام إلى التحالف العالمي لهزيمة داعش أساساً قانونياً جديداً، ويحافظ على وجود التحالف، بل ويوسع المشاركة الأوروبية.

وبعيداً عن مكافحة الإرهاب، فإن إنهاء عمليات التحالف الدولي ضد داعش سيؤدي إلى تآكل نفوذ الولايات المتحدة تجاه روسيا وإيران

داخل سوريا. بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الحفاظ على مهمة موثوقة لمكافحة داعش لا يقتصر على هزيمة داعش فحسب، بل يتعلق بالحفاظ على النفوذ وضمان أمن الحلفاء ومنع حدوث فراغ يمكن أن يستغله الخصوم لتقويض الاستقرار الإقليمي والانتقال الهش في سوريا. (إبراهيم العسيل هو مدير مشروع سوريا في برامج الشرق الأوسط التابعة لمجلس الأطلسي. العسيل هو أيضاً باحث ما بعد الدكتوراه في مبادرة الشرق الأوسط التابعة لجامعة هارفارد في مركز بلفر.)

يأتي انتهاء مهمة عملية العزم الصلب (OIR) في العراق على خلفية التحول السياسي في سوريا، مع احتمال أن يُهيئ عدم الاستقرار في سوريا فرصة لعودة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ويظل الوجود العسكري الأمريكي في العراق المنصة اللوجستية الأساسية، ليس فقط لعمليات داعش في العراق، بل في سوريا أيضاً. وبينما يُرجح أن يُضعف تقليص الوجود العسكري الأمريكي في العراق الاتحادي قدرات مكافحة داعش هناك، فإن الموعد النهائي المحدد في سبتمبر/أيلول 2026 لإنهاء المنصة اللوجستية في العراق لعمليات عملية العزم الصلب في سوريا سيُشكل تحدياً أمنياً أكبر إذا اختارت الولايات المتحدة مواصلة وجودها العسكري في سوريا. وبشكل أعم، لا تزال الشراكة الأمنية الأمريكية مع العراق تُمثل ثقلًا موازنًا للنفوذ الإيراني في العراق. كما أن حجم ونطاق العلاقة الأمنية الأمريكية المستقبلية مع العراق يُثير قلق الشركاء الإقليميين الآخرين الذين يرغبون في رؤية عراق مستقر، حيث تُراقب دول الخليج والأردن وإسرائيل الخطوات التالية عن كثب. (فيكتور ج. تايلور)

سيُوفر استمرار عملية العزم الصلب (OIR) في العراق لدعم عمليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سوريا حتى نهاية عام 2026 مجاًلاً رئيسيًا للتعاون الأمني الثنائي بين الولايات المتحدة والعراق، والمشاركة في الحوار الإقليمي حول مسار الحكومة السورية الجديدة. ما يحدث في سوريا قد يؤثر على استقرار العراق والمنطقة. يشعر رئيس الوزراء العراقي وقواته الأمنية بالقلق إزاء الوضع

الأمني في سوريا، بما في ذلك حركة الجهات الفاعلة غير الحكومية والإرهابيين وتهريب المخدرات عبر الحدود السورية العراقية. ومع انتهاء عملية العزم الصلب، ستوفر القضايا الأمنية عبر تلك الحدود وفي سوريا مجاًلاً حيوياً آخر لتعزيز التعاون الثنائي. (ألينا ل. رومانوسكي)

سابعاً: كيف يتسنى للولايات المتحدة ضمان ان لا يتسبب انتهاء عملية العزم الصلب بتراجع النفوذ الأمريكي؟

ستحتاج الولايات المتحدة إلى البقاء منخرطة بشكل وثيق في بناء شراكة أمنية تدعم المصالح الأمريكية في المنطقة وتشكل عملية صنع القرار العراقي. في حين أن واشنطن وبغداد ترغبان في رؤية زيادة الاستثمارات الاقتصادية في العراق، إلا أن العديد من القضايا لا تزال مثيرة للجدل، بما في ذلك مأسسة قوات الحشد الشعبي المدعومة من إيران، والفساد، وتهريب النفط، والنفوذ الإيراني، والجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية، والجماعات الإرهابية التي تقوض سيادة العراق. ستعقد هذه القضايا وغيرها استمرار التعاون العسكري الأمريكي. بدون شراكة أمنية أمريكية، ستقل احتمالات الاستثمار الاقتصادي الأمريكي الإضافي في العراق بشكل كبير. إن الزيارة الأخيرة لقائد القيادة المركزية الجديد، نائب الأدميرال براد كوبر، بعد وقت قصير من توليه منصبه الجديد، ترسل إشارة إلى رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني وقيادته العسكرية - وكذلك إلى المنطقة - بأن الشراكة الأمنية النشطة بين الولايات المتحدة والعراق لا تزال مهمة للولايات المتحدة. والآن، الأمر متروك للعراقيين لتحقيق ذلك. (ألينا ل. رومانوسكي)

ثامناً: كيف تغيرت مواقف السنة تجاه الوجود العسكري الأمريكي وكيف تنظر الطائفة السنية إلى رحيل القوات الأمريكية؟

بدأت مواقف العرب السنة تجاه الولايات المتحدة تتغير بشكل إيجابي قبل وقت طويل من عملية «العزم الصلب» (OIR) — خلال مرحلتي «الاندفاع» و«الصحو» من المهمة، عندما أدرك الكثيرون أن التعاون مع الولايات المتحدة هو أفضل طريقة لهزيمة القاعدة في العراق والحد من

نفوذ المتشدددين الشيعة في بغداد. واستمرت هذه النظرة البراغمية خلال الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). اليوم، مع هزيمة داعش وتزايد الطابع التبادلي للسياسة العراقية، قد يشعر القادة السنة بأنهم أقل اعتماداً على الولايات المتحدة كحاجز وقائي. ومع ذلك، لا تزال المجتمعات السنية عرضة للخطر: سواء كان التهديد هو عودة داعش من سوريا، أو حرب إقليمية، أو تجدد الصراع الطائفي، فغالباً ما تتحمل هذه المجتمعات تكاليف باهظة عندما يدخل العراق في أزمة أخرى. (عمر النداوي)

تاسعاً: كيف تنظر النخبة السياسية الشيعية إلى نهاية مهمة عملية العزم الصلب ومستقبل الشراكة بين الولايات المتحدة والعراق؟

ينظر القادة الشيعة العراقيون إلى هذه اللحظة بمشاعر مختلطة. فمن ناحية، تخدم نهاية مهمة عملية العزم الصلب ميولهم ومصالحهم المؤيدة لإيران. ان طهران تتحول بشكل متزايد الشريك الاستراتيجي والحامي الأول للزعماء الشيعة، والضامن لهدفهم الاسمي في البقاء في السلطة. لدى إيران بالفعل إنجازات واضحة في مساعدة هؤلاء الزعماء على الحفاظ على هذا النفوذ - خلال معترك الانتخابات بعد عام 2021، ساعدت طهران القادة الشيعة على هزيمة التحدي الصدري، من ناحية أخرى، فإنهم قلقون من فقدان الولايات المتحدة بسبب اعتمادهم على إيران. من الصعب جدًا عليهم إيجاد توازن مريح بين واشنطن وطهران، لا سيما بالنظر إلى تقلص مجال المناورة الذي يواجهونه نتيجة المواجهة الحالية بين الولايات المتحدة وإيران. (عقيل عباس أكاديمي وصحفي مقيم في واشنطن العاصمة). تتناول أبحاثه ومنشوراته الهويات القومية والدينية، فضلاً عن الحداثة والديمقراطية في الشرق الأوسط).

عاشرًا: ما هو تأثير انتهاء عملية العزم الصلب على المصالح الكردية، وكيف سيساهم ذلك في إعادة تشكيل الديناميكيات بين أربيل وبغداد؟

سيأتي أول اختبار حقيقي للهيكل الفيدرالي العراقي وقبول إقليم كردستان كمنطقة حكم ذاتي اتحادي بعد سبتمبر/أيلول 2026، مع انتهاء

مهمة عملية العزم الصلب، إذا اختارت واشنطن الانسحاب الكامل بعد عام 2026، فستواجه المصالح الكردية بلا شك انتكاسات كبيرة. لا شك أن الوجود العسكري الأمريكي كان، بالنسبة لأكراد العراق، مظلة أمنية ضد بغداد، وضامناً استراتيجياً للحكم الذاتي الكردي. سيؤدي غياب القوات الأمريكية إلى ترجيح كفة ميزان القوى بشكل حاسم لصالح بغداد، مما يُضعف النفوذ الكردي. تاريخياً، كان لهذا الخلل عواقب مزعزعة للاستقرار. فقد خلق الانسحاب الأمريكي عام 2011 فراغاً سياسياً، حيث همشت الحكومة ذات القيادة الشيعية السياسيين السنة، مما أوجع المظالم التي بلغت ذروتها مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ويخشى القادة الأكراد من مسار مماثل اليوم، حيث قد تتخذ بغداد إجراءات أكثر صرامة لتقليص الحكم الذاتي الكردي وترسيخ السلطة المركزية.

لذا، سيعيد رحيل عملية العزم الصلب تشكيل ديناميكيات العلاقات بين أربيل وبغداد، بإزالة عامل استقرار خارجي رئيسي. بالنسبة للأكراد، لم تكن القوات الأمريكية مجرد وجود عسكري؛ بل كانت ركيزة للأمن والاستقرار والنفوذ. وسواءً أكانت حقبة ما بعد عملية العزم الصلب تعكس حالة عدم الاستقرار التي أعقبت عام ٢٠١١، أم أنها ستفتح الباب أمام بروز بغداد أكثر براغماتية، فإن ذلك سيعتمد على رغبة الحكومة المركزية في تجنب تكرار أخطاء الماضي. فهل ستعود بغداد إلى المركزية الاستبدادية التي قد تُفاقم الانقسامات العرقية والطائفية؟ أم سَتُقرّ تسويات دستورية وتُقرّ بأن الاستقرار الدائم يتطلب احترام الأطر الدستورية؟ تمتد المخاطر إلى ما هو أبعد من الحكم الذاتي الكردي: فالنتيجة ستؤثر على التماسك الداخلي للعراق وتوازن القوى الأوسع في الشرق الأوسط. (يريفان سعيد)

الدستور السوري ما بعد سقوط البعث والدروس المستخلصة من التجربة العراقية

الكاتب:

حمزة حداد

زميل مساعد في برنامج أمن الشرق الأوسط في مركز الأمن الأمريكي
الجديد

مارسين الشمري

زميل غير مقيم في برنامج السياسة الخارجية في مؤسسة بروكنغز

المصدر:

مؤسسة بروكنغز

التاريخ:

25 تشرين الأول 2025

ترجمة وتحرير:

فيصل عبد اللطيف



ملخص تنفيذي

على الرغم من اختلاف التركيبة السكانية للعراق وسوريا، إلا أن كلا البلدين يتميزان بتنوع عرقي وديني، ولهما تجارب متشابهة مع الاستبداد البعثي. وكثيراً ما يُنظر إلى تنوعهما على أنه ضعف ودليل على كونهما دول مصطنعة. ولكن، في حين أن بناء الدولة ومفهوم المواطنة بين سكان متنوعين مهمة شاقة، إلا أنها تتيح أيضاً فرصاً واعدة. على قادة سوريا، الذين شقوا طريقهم من ساحة المعركة إلى السلطة السياسية، أن يدركوا أنه في الوقت الذي قد يأتي في الدعم الدولي ويذهب، إلا الاستقرار الحقيقي والوئام الاجتماعي لن يأتي إلا من الداخل من خلال التوافق الداخلي.





في الخامس من أكتوبر/تشرين الأول، انتخبت هيئة انتخابية عيّنها الرئيس السوري المؤقت، أحمد الشرع، ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية التي ستتولى صياغة دستور دائم خلال الثلاثين شهرًا القادمة. ويصادف شهر أكتوبر/تشرين الأول أيضًا ذكرى مرور عشرين عاما على التصويت على الدستور العراقي. إن أوجه التشابه بين العراق وسوريا - التنوع العرقي والديني المشترك، والماضي البعثي، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، والخبرة في مواجهة صدمة العقوبات وداعش - تُتيح لسوريا فرصة ثمينة للتعلم من جارتها الشرقية. ومن أهم هذه الدروس وعدُّ الفيدرالية، وهو نموذج تبناه العراق لإدارة انقساماته الداخلية والحفاظ على وحدته.

دروس من العراق: من الدساتير المؤقتة إلى الدائمة

كان الاستفتاء الدستوري العراقي، الذي عُقد في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2005، نتاجًا للتطلعات الوطنية خلال فترة الاحتلال. ورغم أن الاستفتاء شابه الوجود العسكري الأمريكي المستمر، إلا أنه عكس أيضًا محاولة بقيادة عراقية لاستعادة السيادة وإرساء عقد اجتماعي شامل.

كما هو الحال في سوريا اليوم، كان العراق يعمل في السابق بموجب دستور مؤقت. وقد استقى قانون إدارة الدولة الانتقالية، الذي وُضع تحت سلطة بول بريمر، مدير سلطة الائتلاف المؤقتة الأمريكية، إسهامات من المعارضة العراقية المنفية، إلا أنه لم يعكس تنوع الأصوات الوطنية العراقية. وقد دفع القادة العراقيون، بمن فيهم آية الله العظمى علي السيستاني والمرجعيات الدينية في النجف، نحو عملية دستورية بقيادة عراقية، تُفضي إلى انتخابات لاختيار هيئة تمثيلية لصياغة الدستور، واستفتاء وطني للتصديق عليه.

يُصوغ السوريون الآن دستورهم دون أي ضغوط أو إلحاح يُسببه الاحتلال الأجنبي. وبينما يتعين على الحكومة السورية الجديدة استعادة سيادتها من الفصائل الداخلية المتشردمة، ومواجهة ضغوط داعميها الأجانب والولايات المتحدة، فإن هذا يمنح سوريا مزايا معينة على العراق. ومع ذلك، من الضروري أن يتم التفاوض على دستور سوريا وكتابته وإضفاء الشرعية عليه من قبل السوريين أنفسهم. صادق الشرع على الدستور السوري المؤقت، الذي سيستمر لخمس سنوات، ويعكس رؤيته لسوريا ما بعد البعث. ومن الواضح أنه يُحافظ على مركزية الإسلام في هوية الدولة، ولكنه لا يُشير إلى الديمقراطية. وستتعين على السوريين، الذين ناضلوا ضد الاستبداد لأكثر من عقد، ضمان أن يعكس دستورهم الدائم آراءهم ومصالحهم المتنوعة، وأن يُصادق عليه في النهاية. كانت الانتخابات التي أُجريت مؤخرًا لاختيار ثلثي أعضاء الجمعية الدستورية للبلاد بعيدة كل البعد عن الديمقراطية، إذ استُبعدت السويداء والمناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية. في هذا السياق، يجب على المجتمع المدني السوري، الذي صقلته سنوات المنفى والمعارضة، أن يُصر على إجراءات مثل الاستفتاءات لضمان تأييد واسع النطاق وضمان شرعية الدستور.

الشرعية والتمثيل

يُعدّ إجراء انتخابات عامة خلال فترات انتقالية يسودها العنف أمرًا صعبًا من الناحية اللوجستية. أجرى العراقيون انتخاباتهم وسط هجمات انتحارية يومية واضطرابات، لكنهم، كما هو الحال مع السوريين اليوم، كانوا

حريصين على التوجه نحو مستقبل جديد بعيداً عن أهوال النظام البعثي. وشهدت انتخابات هيئة كتابة الدستور، والاستفتاء على الدستور، والبرلمان الأول، إقبالاً ملحوظاً في العراق. وينبغي استغلال هذه الطاقة والحماس الشعبيين، لأنه، كما تُظهر الحالة العراقية، ان مثل هكذا حماس يميل إلى أن يكون قصير الأمد ويخبو بمجرد بدء صعوبات الانتقال السياسي. لم تُشارك جميع شرائح المجتمع العراقي في الحماس الشعبي للدستور والتغيير الذي مثله. قاطع زعماء السنة الانتخابات الأولى، التي كانت تهدف إلى التصويت على هيئة كتابة الدستور. وكان لا بد من دعوة ممثلي السنة إلى المجلس لضمان تمثيلهم. وفي وقت لاحق، صوّت المحافظون ذات الأغلبية السنية بأغلبية ساحقة ضد الدستور، لكنها لم تتمكن من إلغائه. في غضون ذلك، استفاد الأكراد والشيعة، وكلاهما من الفائزين بنظام ما بعد عام ٢٠٠٣، استفادة كبيرة من الدستور الجديد. كان الأكراد، الذين تمتعوا بحكم شبه ذاتي منذ عام ١٩٩١، يتمتعون بميزة تنظيمية ونفوذ كبيرين. فقد تمكنوا من تأمين حكمهم شبه الذاتي دستورياً من خلال هيكل اتحادي جديد للدولة العراقية، وقد دعمت الأغلبية الشيعية في العراق جهودهم، والتي كانت متحالفة بقوة مع الأكراد خلال فترة وجودهم في المعارضة. وبعد عقود من الاضطهاد البعثي، بما في ذلك حملة إبادة جماعية في ثمانينيات القرن الماضي، كانت الفيدرالية هي السبيل الوحيد لضمان قبول الأكراد للدولة العراقية الجديدة.

تحديات التطبيق

كانت الفيدرالية مفهوماً جديداً في العراق، وقد واجه تطبيقها تحديات عديدة على مر السنين. ونظرًا لتحسن تنظيم الأحزاب الكردية، بدا أحياناً أن الدولة العراقية الجديدة تتألف من دولتين بدلاً من كيان فيدرالي واحد. وقد انتقد بعض العراقيين الدستور لسماحه بذلك، مع أنه كان ينبغي عليهم الإشادة به لحفاظه على وحدة أراضي العراق. في عام ٢٠١٧، حاول إقليم كردستان العراق إجراء استفتاء على الاستقلال، لكن الحكومة الاتحادية في بغداد لم تتسامح مع هذه الخطوة، بل لجأت إلى الدستور لتبرير عدم شرعيته.

ومع ذلك، ورغم هذه التحديات، ساهم الدستور العراقي في ضمان حقوق الأكراد. وحتى بعد أن أضعف استفتاء عام ٢٠١٧ إقليم كردستان العراق في مواجهة بغداد، حافظ الدستور على الوضع الفيدرالي للإقليم. وبالتالي، سواء ازدادت بغداد قوة أو ضعفًا، يضمن الدستور سيادة الدولة وحقوق مكوناتها، مما يحول دون الانفصال.

وعد الفيدرالية

تواجه سوريا اليوم التحدي نفسه المتمثل في حكم دولة متنوعة عرقيًا ودينيًا، خرجت من رحم ديكتاتورية راسخة. ومثل العراق عام ٢٠٠٣، يحكم أكراد سوريا أنفسهم منذ أكثر من عقد. وسيكون من الصعب جدًا إقناعهم بالتخلي عن حقوقهم.

ينظر الشرع إلى العراق كنموذج ينبغي الحذر من الوقوع في نفس أخطائه، وقد دعا مرارًا وتكرارًا إلى دولة مركزية. في مارس ٢٠٢٥، وقّع اتفاقية، لم تُنفذ بعد، مع الزعيم الكردي مظلوم عبيدي لدمج قوات سوريا الديمقراطية (SDF) في الجيش السوري. وبينما تخلّت قوات سوريا الديمقراطية عن سيطرتها على مناطق مختلطة في محافظة حلب، إلا أنها لم تُنفذ الاتفاقية في معازل الأكراد في الشمال الشرقي. وقد أوضحت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، الهيئة الإدارية والسياسية التي أدارت شؤون كردستان سوريا منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية، أن أكراد سوريا يسعون إلى حقوقهم لا إلى الانفصال. وبالمثل، سلّط اجتماع عُقد مؤخرًا بين دمشق وعبيدي الضوء على تعثر المفاوضات بسبب اختلاف تفسيرات «اللامركزية». في مقابلة أجريتها مع الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد، العضو السابق في المعارضة الكردية العراقية لصدّام حسين، أكد أن العراق يدعم التغيير في سوريا ويأمل في عملية ديمقراطية شاملة، لكن على السوريين أنفسهم أن يقرروا الشكل الإداري الذي ينبغي أن تتخذه. تعكس تعليقات رشيد النجاح النسبي للنموذج الفيدرالي العراقي.

في أفضل صوره، يحافظ النظام الفيدرالي على الهوية الثقافية للمنطقة، مع السماح بحكم محلي أكثر كفاءة وقوة. كما يسمح للحكومات المحلية بإدارة إعادة الإعمار والخدمات الاجتماعية دون الحاجة إلى الخضوع

لمسؤولين في عاصمة بعيدة. وبهذه الطريقة، يضمن النظام الفيدرالي جودة حياة أفضل ومواطنة متساوية للجميع. أتاح الدستور العراقي المجال لتكوين أقاليم فيدرالية أخرى في العراق خارج كردستان، فعلى سبيل المثال، حاولت محافظة البصرة الواقعة في أقصى الجنوب، إلى جانب جيرانها المباشرين، تشكيل وحدة فيدرالية منذ فترة، وإن لم تُفلح في ذلك. ينبغي على سوريا أن تتعلم من التجربة العراقية وتسعى منذ البداية إلى بناء فيدرالية موحدة على نطاق واسع. كما أن للفيدرالية وزناً رمزياً قوياً لدى الفئات المهمشة تاريخياً. في ديپاجته، يعترف الدستور العراقي بمختلف الأعراق واللغات، ويرفع اللغة الكردية إلى مستوى اللغة الرسمية. تبدو هذه تغييرات طفيفة، لكنها تعكس التزاماً بوطنية شاملة حُرم منها لعقود في ظل التفوق العربي البعثي. ويبدو أن الشرع عازم على رفض هذه المبادرات الرمزية، كما يتضح من القرار الأخير بعدم الاعتراف بعيد النوروز، رأس السنة الكردية، عطلة رسمية في سوريا.

الاستنتاج

على الرغم من اختلاف التركيبة السكانية للعراق وسوريا، إلا أن كلا البلدين يتميزان بتنوع عرقي وديني، ولهما تجارب متشابهة مع الاستبداد البعثي. وكثيراً ما يُنظر إلى تنوعهما على أنه ضعف ودليل على كونهما دول مصطنعة. ولكن، في حين أن بناء الدولة ومفهوم المواطنة بين سكان متنوعين مهمة شاقة، إلا أنها تتيح أيضاً فرصاً واعدة. على قادة سوريا، الذين شقوا طريقهم من ساحة المعركة إلى السلطة السياسية، أن يدركوا أنه في حين أن الدعم الدولي قد يأتي ويذهب، فإن الاستقرار الحقيقي والوئام الاجتماعي لن يأتي إلا من الداخل من خلال التوافق الداخلي. يجب أن يتوصل السوريون إلى توافق حول مستقبل الدولة السورية، والدستور هو تجسيد لهذا التوافق. إن الفيدرالية، إذا ما طُبقت بشكل صحيح، هي السبيل الأمثل للمضي قدماً.

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاق صانع القرار عليها. ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تحليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل رأي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له رأي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جداً من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة مالياً وادارياً بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.



IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks